

مع المأكل



اللغات حين تحتضر

هادي جلو مرعي

حذر كثيرون من المخاطر التي تهدد لغة الضاد، وعدوها جدية في تأثيرها في بقاء اللغة الرسمية لحضارة الاسلام. ورد اخرون بتقنيذ ذلك ولهم اسبابهم المقتعة.

ونلك فيه من الصحة والدقة، ونسبة من الطمانينة لجهة انها اللغة التي انتشر بها الدين الاسلامي، وكانت وسيلة الحوار والتخاطب، وبها تكتب الدروس، وتدرس للداخلين الجدد في حضرة الدين، ويعرض الفقه وشؤون العقيدة الاساسية، بها، ثم ان القرآن وهو الكتاب الرسمي للمسلمين والمعتمد في عباراتهم نزل بلغة عربية عالية.. وان المخاطبات الرسمية، والمعتمدة في شؤون التربية والتعليم والسياسة والتجارات والمعاملات تكتب وتتلى بهذه اللغة برغم وجود الانجليزية المنافسة لها، لكنها تعاضدها ايضا، اذ يسعى الاجانب لتعلم العربية لاسباب قد لا تفقح الكثيرين الا انها وجيبة الى حد ما...

يخشى المعنيون بالعربية من تطور اللهجات المحلية، كما في المغرب وفي الصومال وارنتريا وجيبوتي، وميل بعض الدول العربية الى

السلطة الانجليزية والفرنسية

ايضاً.. وترى بعض الاوساط

ان الفسك بالعربية غير مجد في

عالم متغير تحركه الاقتصاديات

الكبرى التي تعتمد لغات حية

اخرى تستطيع بواسطتها

الشركات متعددة الجنسية، او

عابرة الحدود، تسويق افكارها

الاقتصادية وتمرير رؤاها

الخاصة بحركة الاسواق، في

حين تفقد العربية هذه الميزة

الا اذا عادت شروط لغتنا

عالمنا العربي، واصبحتا قادرين

ان تغري الاجانب بتعلم لغتنا

كوسيلة للاتصال والمعرفة، لا

جزء من التراث، فليس صالحاً

ان تتحول اللغة الى مومياء نحت في اسرارها، او جرة او آنية من

الفخار تجاوز عمرها ستة الاف عام..

التقارير الاخيرة تشير الى انقراض مئتين من اللغات الانسانية، وان

خمسمة وثلاثا وسبعين اخرى تحتضر، ومع ستة الاف لغة يتكلم بها

سكان الكوكب المسكين، فان المخاطر تهدد لغات قديصعب التاكيد من

اعدادها، مع هذا الكم الهائل من وسائل التقنية التي تدفع سكان دول

فقيرة ومهمشة ليهجروا لغاتهم المحلية، ويتعلموا لغات البلدان التي

يرون انها تمتلك مفاتيح الابواب الموصدة بانتجاه عالم الحرية والعمل

والمستقبل المشرق.

سنكون سعداء، ان نتعلم لغات اخرى، فالحديث الصالح يقول.. من

تعلم لغة قوم امن شهره.. وربما اكثر لو امتلكننا الوسائل التي تجعل

الآخرين يتعلموا لغاتنا المحلية.. فالعربية والكردية والتركمانية

والفارسية، من اشهر لغات الشرق، وتنتقل مع حضارات متعاقبة

برغم انها مرت بغلوف صعبة وتحديات قاسية لم تتعاف منها الى هذه

اللحظة..



◆ دور الإصلاح المتهالكة و زيادة أعداد الأحداث اربكت عملنا ◆

ورعاية الأحداث،

وعن العفو العام ومدى شمول

الإحداث به اكد عزيز ان الإحداث

شمولون بقرار العفو العام رقم ١٩

لسنة ٢٠٠٨ حيث اطلق أكثر من ٣٤٣

حدثاً في قرار العفو الأخير. ولغت

المدير العام إلى ان بعض الإحداث

المودعين جاءت بهم قرارات نقل إلى

المحافظات كلا حسب مكان وجوار

اهله واقاربهم لكن قسم التفسيرات

ووزارة العدل ترفض تفسير الإحداث

ولانعلم الاسباب. واكد ان الدائرة

تسعى إلى حل هذه المشكلة في اسرع

وقت ممكن.

وعن طلبه المقدم الى مجلس النواب

لحظهم على إصدار قوانين جديدة

بشأن دائرة الإصلاح أوضح مدير

عام دائرة إصلاح الأحداث أن الدائرة

تعمل تحت ظل قانون رعاية الأحداث

رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ، وقانون أحوال

المحكومات الجزائية لأحداث رقم ٧٦

لسنة ١٩٧١ ونظام دور التأهيل رقم

٣٢ لسنة ١٩٧١ وقانون المحكومين

والموقوفين رقم ٦ لسنة ١٩٨٧، داعياً

مجلس النواب على استضافته سريعاً

ليبيان الشغرات الموجودة في هذه

القوانين وحاجة الدائرة إلى إصدار

قوانين وتشريعات جديدة بشأن

خاصا من الباحثين لتولي رعاية

الحدث قبل إطلاق سراحه بثلاثة

أشهر، ومتابعته بعد الإفراج عنه لمدة

تصل إلى ثلاثة أشهر أخرى. وأضاف

أن الدائرة تحاول رعاية الحدث

لمدة أطول تصل إلى سنة. وتابع أن

الدائرة تدرج الحدث المطلق سراحه

في برنامج شبكة الحماية الاجتماعية

اذا كان مستحقاً لها، فضلاً عن إدخاله

دورات في دائرة العمل والتدريب

المهني المتنوعة. وأشار سامي عزيز

إلى أن الدائرة تسعى لتزويج الراغبين

من المستفيدين في دور الإصلاح من

الذكور والإناث في حال رغبتهم.

تعاين زحاماً شديداً نتيجة زيادة

أعداد الأحداث، مؤكداً أن ذلك تسبب

في إضعاغ عمل دائرة الإصلاح.

وأضاف أن الدائرة فتحت العديد

من المحافظات لتخصيص قطع أراض

لبناء دور لأحداث.

أما عن البرامج المعدة من قبل الدائرة

لإصلاح الأحداث في السجون قال

سامي عزيز: هناك برامج تأهيلية

ثقافية ودينية وحرفية وتعليمية

من أجل إعداد الحدث بصورة جيدة

ليكون مؤهلاً عند إطلاق سراحه

للاندماج في المجتمع، مؤكداً أن دائرة

إصلاح الأحداث استحدثت قسماً

بعد أن تم استحصل موافقة دائرة

المشاريع والإعمار في الوزارة ،

فضلاً عن بناء دار أخرى في محافظة

نينوى، ودور أخرى في شمال

العراق وبغداد والبصرة والفرات

الأوسط لفك الزخم الحاصل في

الدور الإيوائية التابعة للدائرة.

وأكد عزيز أن عدم وجود المجمعات

في المحافظات، وعدم وجود الدعم

الحكومي سبباً ضعفاً كبيراً في أداء

الدائرة. وأضاف أن الدائرة لم تلق

أي دعم من الدوائر الحكومية أو من

المنظمات الإنسانية. وأوضح

أن الدائرة تعزز بناء دار في بغداد

بغداد/احمد الطائي

وقال مدير عام دائرة إصلاح الأحداث

في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

فارس سامي عزيز ل (المدى) ان

الدائرة تسعى في السنوات الخمسة

المقبلة إلى بناء مجمعات واقسام

اصلاحية في محافظات البلاد

بسبب ان الدور الموجودة حالياً لا

تكفي للأعداد الكبيرة والمتزايدة من

الأحداث، فضلاً عن قدمها وتهاكها.

إضافة إلى عدم وجود مجمعات

إصلاحية في المحافظات. وأوضح

أن الدائرة تعزز بناء دار في بغداد

مساع لإنجاح مشروع الدمج الأسري للأطفال المشردين

بغداد / المدى

تسعى منظمة أطفال العالم وحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة الأمم

المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية على

إعادة الأطفال المشردين إلى أسرهم ضمن برنامج الدمج الأسري الذي

تبنته المنظمة.

وقال مدير المشاريع في المنظمة سعد الخفاجي: إن المنظمة أنجزت

مرحلتين من المشروع لغاية عام ٢٠٠٧، حيث نفذت المرحلة الاولى في

بغداد ما تموز ٢٠٠٥ وحتى حزيران ٢٠٠٦ اذ تم دمج (٦٦) طفلاً فيما

نفذت المرحلة الثانية في بغداد أيضاً ومن الفترة آب ٢٠٠٦ ولغاية كانون

الثاني ٢٠٠٧ اذ دمج (٣٢) طفلاً..

وأضاف ان المرحلة الثالثة من المشروع وهي الحالية أمهدا سنتان اذ

نفذت من تموز ٢٠٠٧ ولغاية حزيران / ٢٠٠٩ حيث نفذ في بغداد وعشر

محافظات أخرى توجد فيها (٢٠) داراً إيوائية لرعاية الأطفال الأيتام

بضمنها دارين لاقادي لرعاية الأسرية ومن خلالها دمج (١٠٨) أطفال

حتى نهاية كانون الثاني من العام الحالي ٢٠٠٩..

واكد الخفاجي «استمرار رعاية هؤلاء الاطفال من قبل فريق الدمج

الاسري ومتابعة تسجيلهم في المدارس بعد عودتهم الى اسرهم وتقديم

الدعم المتخصصه ستبدأ عمليات المكافأة وتوفير الجوانب الصحية

والاجتماعية وتهئية الأجواء الدراسية ومستلزماتها من قرطاسية

وغيرها تخفيفاً عن كاهل عوائلهم وتعزيزاً لانجاح مشروع الدمج

الاسري».

زراعة كربلاء تكمل استعدادها لمكافحة آفة الحميرة والدوباس

كربلاء / المدى

أكملت مديرية زراعة كربلاء استعداداتها كافة للبدء بحملة مكافحة آفة

الحميرة والدوباس التي تصيب أشجار النخيل والتي ستبدأ خلال

الأسابيع المقبلة.

وأوضح المهندس أمال الدين الهر مدير زراعة كربلاء ل(المدى).. إن

الكوادر المتخصصة ستبدأ عمليات المكافأة في المناطق التي تم تشخيصها

من قبل اللجان الزراعية والتركيز عليها أثناء عملية الرش.

وأشار الهر إلى أن النخيل هذا العام هو أقل الأعوام إصابة بحشرة

الدوباس بعد أن قامت الوزارة خلال الأعوام الثلاثة الماضية بحملات

مكثفة لمكافحة امراض النخيل التي استفحلت بعد توقف عمليات الرش

الجوي لأكثر من ثلاث سنوات ما أدى إلى ارتفاع معدلات الإنتاج خلال

العام الماضي ومن المؤمل أن يزداد معدلات الإنتاج هذا العام بعد انخفاض

نسبة الإصابة بحشرة الحميرة والدوباس.

وبين الهر إن في كربلاء وحسب إحصائية دقيقة أكثر من مليونين ومئتي

نخلة وإن الأعداد في تزايد بعد المبادرة الزراعية للحكومة والتي تم

بموجبها شراء الثمر من الفلاحين بأسعار تتراوح بين ٣٥٠-٤٥٠ ألف

دينار ما شجع الفلاحين على الاهتمام بهذه الشجرة..

مؤكداً إن مديرية الزراعة غرست في الجزء الصحراوي أكثر من ١٦ ألف

فسيلة في مشروع الحزام الأخضر الذي يبلغ طوله ٢٧ كم. وكشف الهر عن

ان وزارة الزراعة وضعت خطة لمكافحة حشرتي الدوباس والحميرة

التي تصيب النخيل مشيراً إلى انها تشمل ست محافظات منها محافظة

كربلاء على أن تتطلق في العشرين من شهر نيسان المقبل.. وقال ان

الوزارة خصصت أربع طائرات هليكوبتر للقيام بالحملة فضلاً على الرش

اليدوي التي ستقوم به فرق فنية من داخل الوزارة مع توزيع المبيدات

على الفلاحين مجاناً.. مبيناً ان الوزارة أمنت سلامة طائراتها بالاتفاق مع

وزارة الدفاع التي فتحت بدورها الجانب الأمريكي بذلك.

أوضحت آلية العمل بالنص القانوني الخاص

جامعة بابل: عدم شمول المفصولين السياسيين برواتب الإجازات المتراكمة

المستقبل مطلقة فتشمل الاستقالة التي تتم

بموافقة الدائرة المختصة وكذلك الاستقالة

الحكمية (يخسر ماتراكم من إجازاته

الموظف الذي يستقيل بموافقة دائرة

بمنحه رواتب إجازاته المتراكمة من خلال

مدة خدمته على أن لا تتجاوز (١٨٠) يوماً.

وأضاف: إن هذا النص لا يتعلق بالمتراكم من

الإجازات التي يستحقها الموظف بعد عودته

للخدمة سواء كان مفصولاً سياسياً أم لا فهذا

الموضوع نظلمته الفقرة (١)من المادة (٤٩)

الحالات السابقة فقط ولا يشمل غيرها من

الحالات.

شريحة معينة من الموظفين إلى وظائفهم

بسبب إقصائهم عنها لأسباب بينما نص

الفقرة (٢) من المادة(٤٩) جاء ليعالج حالة

الموظف الذي يستقيل بموافقة دائرة

بمنحه رواتب إجازاته المتراكمة من خلال

مدة خدمته على أن لا تتجاوز (١٨٠) يوماً.

وأضاف: إن هذا النص لا يتعلق بالمتراكم من

الإجازات التي يستحقها الموظف بعد عودته

للخدمة سواء كان مفصولاً سياسياً أم لا فهذا

الموضوع نظلمته الفقرة (١)من المادة (٤٩)

التي أشارت إلى الموظف المستقيل وبعبارة

الموظف مستقبلاً حكماً .

مؤكداً إن حكم النص السابق لا يشمل

هذه الحالة ولا ينطبق على المفصولين

السياسيين لسببين إذ أن هذا التعديل يسري

على الوقائع التي تقع بعد نفاذه أي بعد

تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨ وهو تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية ولا يوجد موظف ينطبق

عليه وصف المفصول السياسي بعد هذا

التاريخ.

فيما يكمن السبب الثاني في إن قانون

المفصولين السياسيين جاء ليعالج عودة

